الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة

٥,١. المقدمة

يعتبر فصل مناقشة نتائج الدراسة من أهم فصول الدراسة، كونه يبين ما توصلت إليه الدراسة والهدف الذي حققته، وإجابات الأسئلة المطروحة في بداية الدراسة، ومن أهم المعايير في مناقشة نتائج الدراسة، أن يتم تحديد درجة انتماء الدراسة إلى نوع معين من أنواع المعرفة، وتوضيح مستوى الإلمام بالموضوع الذي كتب فيه، ومدى ترابطه وعقد مقارنات دقيقة بين فرضيات الدراسة المطروحة في بداية الدراسة وبين النتائج التي تم التوصل إليها، بعد تحليل البيانات، وكل ذلك من أجل أن تكون المقارنة واضحة ومنطقية وذات معنى؛ لمناقشة النتائج بكل موضوعية وحيادية، مع وضع رأي الباحث حول ذلك ،كما تمكن مناقشة النتائج الباحث من اتخاذ قرار القبول أو الرفض للفرضيات، بالإضافة إلى توضيح في ما إذا كانت النتيجة التي توصل إليها الباحث متوافقة مع نتائج الدراسات والأبحاث الأخرى أو مختلفة، مع إعطاء تفسيرات مقنعة لتلك الاختلافات الناتجة .

يجب على الباحث أن ينجز فصل مناقشة النتائج، بتوضيح وتفسير جميع النتائج الممكنة والمعقولة لكلا الحالتين القبول والرفض، بدلا من الاكتفاء فقط بتفسير المرفوض منها، كما ينبغي أن تكون الجمل التفسيرية والتوضيحية مرتبطة بجمل علمية تبين علاقاتها بالفروض، كي تكون مرتبطة بها ارتباطا قويا. ويجب أن تكتب النتائج المفسرة بنفس الطريقة والترتيب الذي كتبت به الفروض، بعد عرض الإطار النظري للدراسة، والذي يهيئ الأرضية لفهم وشرح مشكلة الدراسة، وذلك عن طريق فصوله والذي ساعد على

إعداد الجانب الميداني للدراسة بإجراءاتها، والذي يبحث في معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى.

والذي تضمن استبانتين من إعداد الباحثة، وبالاستعانة بالدراسات السابقة تم تحليل النتائج باستخدام برنامج الرزمة الإحصائيةSPSS، باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك اختبار تحليل التباين الثنائي، واختبار شفيه لمعرفة اتجاه الفروق.

ويتضمن هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الفصل الرابع، والتي هدفت الى تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات المنبثقة من هذه النتائج، وفيما يلي تفصيل ذلك:

٥,٢. مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

نص السؤال الأول على الآتي: ما واقع تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ وبالرجوع إلى الجدول (١٩) يتبين أن درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لمعايير مقياس الدراسة كانت ضمن درجة التطبيق الكبيرة والمتوسطة، ويتضح أن المجموع الكلي للمعايير كان ضمن درجة التطبيق الكبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع الكلي(٣,٨٥) وهذه النتيجة في مجملها تعتبر ايجابية وجيده، وهي تشير الى مدى اهتمام الجامعة وحرصها على مسايرة التوجهات العالمية المعاصرة، في الارتقاء ببرامج الدراسات العليا، بما يتوافق مع معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي، وقد تعزى هذه النتيجة الى إدراك جامعة نزوى ممثلة في القائمين عليها بان تطبيق معايير الجودة

والاعتماد الاكاديمي في برامج الدراسات العليا سوف يكون له الأثر الإيجابي في الارتقاء بمستوى الأداء الاكاديمي والبحث العلمي للجامعة، وتحسين مخرجات الطلبة، وزيادة كفاءتهم العلمية والعملية وإشباع حاجاتهم ومتطلباتهم الوظيفية، كما أن تطبيق هذه المعايير سوف يقود الى التطوير المؤسسي للجامعة وضمان استمرارها وقدرتها على المنافسة في المستقبل، ومنحها المزيد من الاحترام والسمعة والتقدير المحلي والعالمي، وكذلك يساهم في ضبط ووضوح نظام العمل الإداري ودقة تحديد المسؤوليات والمهام، ورفع مستوى عمليات التدريس وتنوعها وممارسة التقويم الذاتي وانسيابية أداء العمل.. ولذلك عمدت الجامعة الى الارتباط الأكاديمي مع مؤسسات تعليمية عالمية مشهورة، وذات خبرة وسمعة ممتازة من اجل الاستفادة من خبراتها الطويلة في المجال الأكاديمي وتطبيق معايير الجودة، مثل الارتباط/ التعاون الأكاديمي مع جامعة مارتش للفنون المتعددة، وجامعة بروناي دار السلام، وجامعة سنترال لانكشاير، وجامعة فيينا...

كما ترى الباحثة أن هذه النتيجة تأتي نتويجا لجهود وزارة التعليم العالي، في السعي لتطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد الاكاديمي ببرامج الدراسات العليا، بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان، حيث وضعت الوزارة سياسات للتعليم العالي والأشراف عليها، وعدلت أسس القبول والاختيار، ومعايير معادلة الشهادات الأجنبية، ومتابعة الجودة ونوعيتها وفق اللجان العلمية المختصة، والزمت مؤسسات التعليم العالي على إنشاء وحدات وأقسام للجودة الشاملة؛ ووحدات للتوجيه الوظيفي؛ ووجهت الى ضرورة قيام هذه المؤسسات بدراسة سوق العمل للتأكد من الحاجة لطرح برامج وتخصصات جديدة، واكدت الوزارة على ضرورة تأهيل الهيئة التدريسية بشكل مستمر، واطلاعهم بما هو جديد في خضم التعليم الحديث، بما يتوافق مع الأحداث والتطوير المتسارع في تقنية وشبكة المعلومات، ومن التجارب الفعلية للدول المتقدمة في مجال تأهيل المدرسين، والتأهيل بصفه عامة في جوانب التعليم والتعلم.

وبالعودة الى الدراسات السابقة ذات العلاقة بهذه الدراسة يتضح انها اتفقت مع نتائج دراسة حمادنة

(٢٠١٤) والتي اشارت الى أن تقديرات أفراد العينة لدرجة تطبيق معايير الجودة في ضوء معايير هيئة الاعتماد ببرامج الدراسات العليا بكليات التربية في الجامعات الأردنية جاءت بدرجة كبيرة، ودراسة ورشتا (Wiratcha, ٢٠١٢) والتي كشفت أن مؤشرات جودة التعليم في برامج الدراسات العليا في جامعات راجابات متحققة بدرجة عالية في جميع المؤشرات، ودراسة آلغيري وفيلر (Alegre and Villar,٢٠٠٩) والتي توصلت الى أن درجة تحقيق معايير جودة التعليم في برنامج الماجستير العام في جامعة لالاغوانا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس متحققة وبدرجة عالية في جميع المجالات، ومن ناحية أخرى فقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة أبو علوان (٢٠١٨) والتي اظهرت أن درجة توفر معايير الجودة في برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة اليرموك جاءت بدرجة متوسطة من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، ودراسة العزام (٢٠١٤) والتي كشفت أن درجة جودة البرامج التربوية للدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية في ضوء معايير هيئة الاعتماد جاءت بدرجة متوسطة، ودراسة الحوري (٢٠١٣) والتي توصلت الى أن درجة تقويم أعضاء هيئة التدريس والطلبة لبرامج الدراسات العليا في كليات التربية الرياضية الأردنية في ضوء معايير الجودة الشاملة كانت بدرجة متوسطة لجميع المعايير باستثناء معيار الإيفاد والبحث العلمي واللذين جاءا بدرجة منخفضة، ودراسة الزهراني (٢٠١٣) والتي أوضحت أنَّ مؤشرات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية تتوفّر بدرجة متوسطة، ودراسة المطيري(٢٠١٣م)والتي اشارت الى أن الادوار الاستراتيجية لتحقيق الجودة الشاملة والاعتماد الاكاديمي بكلية التربية بجامعة ام القرى تراوحت ما بين الدرجة المتوسطة والمنخفض، ودراسة مدخلي (٢٠١٢) والتي توصلت الى أن درجة توفر معايير تطبيق الاعتماد البرامجي بأقسام كلية التربية بجامعة أم القرى كانت بدرجة متوسطة، ودراسة الزايدي(٢٠١١) والتي بينت أن درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية الخاصة جاءت بدرجة متوسطة في أغلب المجالات، ودراسة الفاضل (٢٠١١) والتي أوضحت ان درجة تطبيق معايير

الجودة الشاملة والاعتماد في الاقسام الأكاديمية في جامعتي ام القرى والملك عبد العزيز تتم بدرجة متوسطة في بعض المجالات والتي تتمثل في المجال الاداري والتنظيمي ومجال البرنامج التعليمي ومجال الخدمات الطلابية، ومجال الهيئة التدريسية، وبدرجة منخفضة في مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع، ودراسة القرني (٢٠١١) والتي بينت أن درجة توافر متطلبات الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية قد تراوحت بين المتوسطة والضعيفة، ودراسة المقاطي (٢٠١١) والتي اشارت الى أن درجة توفر متطلبات الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الباحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاء بدرجة متوسطة، ودراسة بوقس (٢٠١١) والتي توصلت الى أن تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية السعودية تتم بدرجة متوسطة، ودراسة ديلمونت (Delmont,٢٠١١) والتي أوضحت أن درجة تطبيق معايير إدارة الجودة في برامج الدراسات العليا في الولايات المتحدة الأمريكية جاءت بدرجة متوسطة في جميع المجالات، ودراسة إجاموا (Ijmoa,٢٠١٠) والتي بينت عدم كفاية مؤشرات جودة التعليم في برامج الدراسات العليا للعمل في جامعتي أويوا وكالآبار من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

ويتضح من الجدول (١٩) أن المعيار المتعلق بأعضاء هيئة التدريس جاء في المرتبة الأولى بدرجة تطبيق كبيرة حيث بلغ متوسطه الحسابي(٤,٠٤)، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة أبو هاشم (٢٠١٦) والتي أظهرت أن معيار هيئة التدريس حصل على أعلى متوسط حسابي في ترتيب معايير الاعتماد الأكاديمي في برنامج ماجستير علم النفس بكلية التربية بجامعة الملك سعود من وجهة نظر الطلبة، وترى الباحثة أن ذلك راجع الى حرص القائمين على الجامعة في انتقاء افضل العناصر البشرية المؤهلة للتدريس في الجامعة والتي تمتلك الخبرات والإمكانات العلمية التي تؤهلهم للقيام بدورهم المنوط بهم وعلى درجة عالية من الكفاءة والفعالية، كما قد يكون للعمليات الإدارية التي تنتهجها الجامعة في توظيف خبرات الهيئة التدريسية والاستفادة من امكاناتهم العملية والعملية في تنظيم الاجراءات الإدارية لبرامج الدراسات العليا

اثر إيجابي في هذه النتيجة، كما يتبين من الجدول (١٩) أن المعيار المتعلق بالبحث العلمي والشراكة المجتمعية جاء في المرتبة الاخيرة وبدرجة تطبيق متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ(٣,٥٣) وقد تعزى هذه النتيجة نظرا لعدم وضوح التوجهات والسياسات المتعلقة بعملية البحث العملي والذي يتوافق مع المعايير العالمية في هذه المجال، وقد يكون ذلك بسبب ضعف الإمكانات المادية مثل توفر المعامل والمختبرات وتوفير الدعم المادي المناسب والتي بدورها تمكن الباحثين من القيام بالبحوث العملية التي تقدم ابتكارات حديثة على المستوى المحلي أو العالمي، كما قد تعزى هذه النتيجة بسبب عدم وجود خطة استراتيجية تؤطر للشراكة المجتمعية، وترسم لها طريقة واضحة المعالم وتعطيها بعد مستقبلي مخطط له، وربما لان الجامعة لم تقم بالدور الكافي في إيجاد فعاليات وأنشطة تخدم المجتمع المحلي وتقديم برامج تثقيفية وتوعوية للمجتمع، وعدم اشرك مؤسسات القطاع الخاص أو العام وأخذ ملاحظاتهم عند إعداد الخطط والسياسات الجديدة للجامعة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الدخيل (٢٠١٤م) والتي بينت أن واقع أداء عضوات هيئة التدريس بجامعة القصيم في مجال خدمة المجتمع في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي يعد واقعا متوسطا وأقل من المأمول، كما اشارت الدراسة الى أن أهم المعوقات التي تحول دون أداء عضوات هيئة التدريس بجامعة القصيم لوظيفة خدمة المجتمع في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، هي كثرة الأعباء التدريسية والإدارية.

وفيما يأتي سيتم مناقشة نتائج هذا السؤال حسب كل معيار من معاير مقياس الدراسة وذلك كما يلي:

المعيار الأول: الإطار المفاهيمي للبرنامج

بالنظر الى الجدول (٢٠) يتضح أن درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لمؤشرات معيار الاطار المفاهيمي

للبرنامج كانت ضمن درجة التطبيق الكبيرة، ويتبين أن المؤشر" توجد رؤية ورسالة واضحة لبرامج الدراسات العليا في الجامعة" حصل على المرتبة الاولى بدرجة توافر كبيرة ومتوسط حسابي بلغ (٤,٢٠) وقد يفسر ذلك لإدراك الجامعة بأهمية وضوح الرؤية والرسالة باعتبارهما يمثلان شعار ومرحلة انطلاق لها وتصور لما ينبغي أن تكون عليه في المستقبل كونها تحدد مسارها وطموحها وتوجهها لبرامج الدراسات العليا، ويتضح أن المؤشر" يشارك ذوو العلاقة عند إعداد رؤية ورسالة وأهداف البرامج" حصل على المرتبة الثانية وبدرجة توافر كبيرة ومتوسط حسابي (٤,٠٨) وقد يفسر ذلك لان مشاركة ذوي العلاقة يعني الاستفادة من خبراتهم وامكاناتهم وهذا يساعد للوصول الى آراء ومقترحات بناءه، ويساهم في جودة العمليات المتصلة بالتنفيذ والمتابعة والتقويم لنتائج البرامج، وتشير النتائج أن المؤشر" يمكن ترجمة رساله البرامج إلى أهداف واضحة قابلة للتنفيذ والقياس" والمؤشر" توجه رسالة البرنامج وأهدافه جميع عملياته " جاءا في المرتبة قبل الأخيرة والمرتبة الاخيرة ورغم حصولهما على هذه المرتبة الا ان درجة التطبيق كانت كبيرة حيث بلغ متوسطهما الحسابي على التوالي(٣,٩٦)،(٣,٨٠) وقد يعلل ذلك نتيجة وضوح الرسالة والاهداف واعدادهما بصورة موضوعية ومنطقية تخدم جميع العمليات وتتوافق مع إمكانات الجامعة وقدراتها في تجاوز التحديات أو المؤثرات الداخلية أو الخارجية، ويتبين أن هذه النتيجة اختلفت مع دراسة القرشي(٢٠١٤م) والتي كشفت أن الدرجة الكلية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس حول درجة معوقات تطبيق الاعتماد الأكاديمي بكلية التربية في جامعة ام القرى في معيار الرسالة والأهداف كانت عالية.

المعيار الثاني: إدارة برامج الدراسات العليا

يتضح من الجدول (٢١) أن درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لمؤشرات معيار إدارة برامج الدراسات العليا

كانت ضمن درجة التطبيق الكبيرة والمتوسطة، ويتبين أن المؤشر" يتوفر موقع الكتروني يسهل الاطلاع على خطط ومتطلبات البرامج" حصل على المرتبة الاولى بدرجة تطبيق كبيرة ومتوسط حسابي بلغ (٤,٢٨) وقد يفسر ذلك أن توظيف التقنيات الحديثة سوف يمكن جميع المستفيدين او المستهدفين من التعرف والاطلاع على خطط ومتطلبات البرامج بسهولة ويسر وهذا بدوره يعمل على توفير الوقت والجهد والتكلفة، ويتضح أن المؤشر" تدار البرامج من قبل أقسام متخصصة ذات مهام وظيفية وصلاحيات محددة " حصل على المرتبة الثانية وبدرجة تطبيق كبيرة ومتوسط حسابي (٤,٠٢) وقد يعزى ذلك نظرا لإدراك إدارة الجامعة بأهمية هذه الإجراءات الإدارية كونها تعمل على تنظيم مهام العمل وتقسيماته وهذا يساعد على تكون فكرة واضحة لكل قسم حول طبيعة الأدوار الوظيفية التي يؤديها والتخلص من الازدواجية في أداء المهام الإدارية، كما ان ذلك يساعد على سرعة الإنجاز وتقديم خدمات عالية الجودة، وتشير النتائج أن المؤشر" تحرص إدارة البرامج على توفير مناخ تنظيمي وبيئة أكاديمية داعمة"، والمؤشر" تعمل إدارة البرنامج على التوظيف الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة" جاءا في المرتبة قبل الأخيرة والمرتبة الاخيرة وبدرجة تطبيق متوسطة ومتوسط حسابي بلغ على التوالي(٣,٦٦)، (٣,٢٤) ولعل مرد ذلك الى الصعوبات التي تواجه الجامعة والمتعلقة بعدم كفاية الموارد المالية وعدم جاهزية مبنى الحرم الجامعي وما يتصل به من مرفقات وتجهيزات داعمة، بالإضافة الى أن اغلب منتسبي برامج الدراسات العليا في الجامعة من فئة الموظفين ولذلك تلجا الجامعة الى تطويع الجدول الدراسي بحيث لا يتعارض مع هذه الفئة من الطلبة وضغط الجدول الدراسي في يومين دراسيين في كل أسبوع.

المعيار الثالث: ادارة ضمان جودة برامج الدراسات العليا

بالعودة الى الجدول (٢٢) يتضح أن درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج

الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لمؤشرات معيار إدارة ضمان جودة برامج الدراسات العليا كانت ضمن درجة التطبيق الكبيرة والمتوسطة، ويتبين أن المؤشر "يوجد فريق مختص لتحسين نظام الجودة في برامج الدراسات العليا بالجامعة" حصل على المرتبة الاولى بدرجة تطبيق كبيرة ومتوسط حسابي بلغ (٤،١٢) وقد يفسر ذلك لإدراك الجامعة بأهمية تحسين نظام الجودة بما يوافق ويواكب التطورات التعليمية العالمية المعاصرة، كما أن وجود فريق مختص يعني بهذا الجانب سوف يمكن الجامعة من الالمام بخطط ومتطلبات برامج الدراسات العليا وفق نظام الجودة الشاملة وعمليات المتابعة والتقويم وتقديم التغذية الراجعة، ويتضح أن المؤشر" يشارك أعضاء هيئة التدريس والموظفون والطلاب في عمليات التقييم الذاتي للبرامج" حصل على المرتبة الثانية وبدرجة تطبيق كبيرة ومتوسط حسابي (٤،٠٦) وقد يعزى ذلك لان جميع هذه الفئات هي معنية بهذا البرنامج ومشاركتها في عملية التقييم الذاتي سوف يعطي البرنامج مزيد من الموضوعية والمراجعة التي تمكن القائمين عليه من تحديد جوانب القوة ودعمها ومعرفة جوانب القصور ومعالجتها، وتشير النتائج أن المؤشر" تناقش نتائج التقييم مع المجتمع الجامعي للاستفادة منها في رفع كفاءة البرامج" جاء في المرتبة قبل الأخيرة وبدرجة تطبيق متوسطة ومتوسط حسابي(٣،٦٠) وقد يعلل ذلك بسبب صعوبة مشاركة جميع افراد المجتمع الجامعي في إجراءات هذه العملية لما يتطلب ذلك من جهد ووقت بالإضافة الى ان بعض فئات المجتمع الجامعي ليس لها علاقة مباشرة ببرامج الدراسات العليا، ويلاحظ أن المؤشر" يتوفر بالبرامج خطة للتطوير المستمر في ضوء نتائج التقويم الذاتي" جاء في المرتبة الأخيرة وبدرجة تطبيق متوسطة ومتوسط حسابي بلغ (٣،٥٢) وربما يعود ذلك لعدم رغبة الجامعة في التوسعة في هذه البرامج واكتفائها بما يتم تقديمه في الوقت الراهن، وقد يكون ذلك نتيجة لقلة توفر الإمكانات المادية والبشرية التي تمكنها من القيام بهذا الاجراء.

المعيار الرابع: أعضاء هيئة التدريس

بالنظر الى الجدول (٢٣) يتضح أن درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لمؤشرات معيار أعضاء هيئة التدريس كانت ضمن درجة التطبيق الكبيرة، ويتبين أن المؤشر" تتلاءم التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس مع المقررات الدراسية التي يدرسونها" حصل على المرتبة الاولى بدرجة تطبيق كبيرة ومتوسط حسابي بلغ (٤,٢٢) وقد يفسر ذلك نتيجة حرص إدارة الجامعة في اختيار أعضاء هيئة التدريس وفق المعايير التي تتوافق مع مواصفات ومتطلبات المقررات الدراسية حيث أن ذلك يعزز من وضوح المادة للطلبة والتمكن من أداء مهامها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، ويتضح أن المؤشر" يوجد دليل بأعضاء هيئة التدريس في القسم يوضح رتبهم وتخصصاتهم الدقيقة" حصل على المرتبة الثانية وبدرجة تطبيق كبيرة ومتوسط حسابي (٤,١٨) وترى الباحثة أن هذا الاجراء يعتبر امر طبيعي فمن حق عضو هيئة التدريس التعريف برتبته العلمية وتخصصه، كما أن هذا الدليل يسهل على الباحثين أو الطلبة الاستفادة والرجوع الى أعضاء هيئة التدريس وفق تخصصاتهم، وتشير النتائج أن المؤشر" يشارك أعضاء هيئة التدريس في تطوير المقررات الدراسية الخاصة ببرامج الدراسات العليا" جاء في المرتبة قبل الأخيرة ورغم أنه جاء في هذه المرتبة الا أن درجة التطبيق كانت كبيرة حيث بلغ متوسطه الحسابي(٤,٠٢) وقد يعلل ذلك نتيجة لما يترتب على هذه المشاركة من إحداث التغيير الايجابي والالتزام به من جميع الأطراف نظرا لما يتمتع به أعضاء هيئة التدريس من الخبرة والاتصال المباشر مع الطلبة، بالإضافة الى اطلاعهم المستمر على المستجدات الحديثة في مجال تخصصهم واجراءهم للبحوث والدراسات العلمية ذات العلاقة بمجال عملهم، ويلاحظ أن المؤشر" توفر الجامعة برامج التطوير المهني والتعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس" جاء في المرتبة الأخيرة ورغم أنه جاء في هذه المرتبة الا أن درجة التطبيق كانت كبيرة حيث بلغ متوسطه الحسابي(٣,٦٨) وقد يعزى ذلك لإدراك الجامعة

بأهمية هذا الاجراء لأنه سوف يعمل على زيادة وتطوير الخبرات والمهارات والكفايات المتنوعة لدى أعضاء هيئة التدريس ويمكنهم من ممارسة أدوارهم ومهامهم الوظيفية بكفاءة عالية، ويساعد على إحداث التأثير الإيجابي في مجتمعهم ومحيطهم، وفي ضوء هذه النتيجة أشارت دراسة مقابلة (٢٠١٨) الى أن من السبل التي تسهم في تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية تقديم برنامج تدريبي لتعريف القادة الأكاديميين بمعايير الاعتماد الأكاديمي وآليات تطبيقها ونشر ثقافة الاعتماد.

المعيار الخامس: البحث العلمي والشركة المجتمعية

بالنظر الى الجدول (٢٤) يتضح أن درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لمؤشرات معيار البحث العلمي والشراكة المجتمعية كانت ضمن درجة التطبيق الكبيرة والمتوسطة، ويتبين أن المؤشر" توجد إجراءات محددة للتواصل مع الخريجين من برامج الدراسات العليا بالجامعة " حصل على المرتبة الاولى بدرجة تطبيق كبيرة ومتوسط حسابي بلغ (٣,٧٠) وقد يفسر ذلك نتيجة لأهمية استمرار التواصل مع الخريجين لما يمكن أن يقدمه ذلك من اثراء لهذه البرامج والاستفادة من التجارب العلمية والعملية التي مروا خلالها في الجامعة وخاصة مع سهولة توفر وسائل الاتصال والتواصل الحديثة عبر المنصة الالكترونية للجامعة، وتشير النتائج أن المؤشر" تتوفر الأجهزة والأدوات المناسبة لدعم ومساندة نشاطات البحث العلمي للبرامج"، والمؤشر " توجد خريطة بحثية لبرامج الدراسات العليا بالجامعة تحدد الأولويات البحثية فيها " جاء في المرتبة قبل الأخيرة وبدرجة تطبيق متوسطة ومتوسط حسابي(٣,٤٦) ولعل ذلك عائد الى قلة توفر المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ وتوظيف نتائج البحوث العلمية، وقلة توفر التجهيزات والمختبرات العلمية اللازمة لإجراء التجارب العلمية، وربما يعود ذلك لضعف مساندة القطاع الخاص، وربما يكون بسبب ضغط العمل على

أعضاء هيئة التدريس وعدم منحهم الوقت الكافي من اجل التفرغ لإجراء البحوث العلمية، وفي ضوء هذه النتيجة اشارت دراسة مقابلة (٢٠١٨) الى ان من السبل التي قد تسهم في تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية تقديم الدعم المالي لأعضاء هيئة التدريس سواء كان في الأنشطة الأكاديمية أو لدعم الإنتاجية.

٥,٣. مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

والذي ينص على التالي: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لواقع تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات الكلية وسنوات الخبرة؟ وبالنظر الى الجدول(٢٥) يتضح عدم وجود فروق داله احصائياً عند مستوى الدلالة($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لمتغيري الكلية والخبرة على المتغيرات التابعة(معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي) في جميع المتغيرات التابعة ما عدا المتغير المتعلق بالبحث العملي والشراكة المجتمعية حيث يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين المتغير المستقل الخبرة والمتغير التابع(البحث العلمي والشراكة المجتمعية)، ويتبين من الجدول(٢٥) أن اتجاه الفروق الإحصائية كان لصالح اصحاب الخبرة الاعلى (٨سنوات فأكثر)، وتعزو الباحثة عدم وجود الفروق الدالة احصائيا الى تشابه إجراءات العمل المتعلقة بتطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في كليات الجامعة وكذلك أعضاء هيئة التدريس باعتبار أن الجميع يعملون في نفس المؤسسة التعليمية، كما قد يعلل وجود الفروق الدالة احصائيا وذلك لان أصحاب الخبرة الأعلى أصبح لديهم معرفة ودراية اكبر بعمليات البحث العلمي لانهم مرو بتجارب وخبرات اكاديمية وعلمية أكثر من أصحاب الخبرة الادنى، وربما لان أصحاب الخبرة الأدنى كان تركيزهم بدرجة اكبر على الأداء التدريسي أكثر من عمليات البحث

العلمي من أجل ضمان بقائهم واستمرار عملهم في الجامعة، ويتضح أن نتيجة هذه الدراسة اتفقت مع دراسة مقابلة (٢٠١٨) والتي أوضحت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لمعيقات تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية وسبل التغلب عليها تعزى لمتغير الكلية، ودراسة الدخيل (٢٠١٤م) والتي بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء عضوات هيئة التدريس بجامعة القصيم في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي تبعا لمتغير نوع الكلية، كما اتفقت مع نتائج دراسة مدخلي (٢٠١٢م) والتي كشفت وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة توفر معايير تطبيق الاعتماد البرامجي بأقسام كلية التربية بجامعة أم القرى تبعا لمتغير سنوات الخدمة، ودراسة الزايدي(٢٠١١م) والتي اشارت الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية الخاصة في مجال البرامج التعليمية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

٥,٤. مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

نص السؤال الثالث على الآتي: ما واقع تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا؟ وبالرجوع إلى الجدول (٢٨) يتبين أن درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا كانت ضمن درجة التطبيق المتوسطة، وكذلك بالنسبة للمجموع الكلي كانت درجة التطبيق متوسطة حيث بلغ متوسطه الحسابي (٣,٥٣)، وهذه النتيجة تشير في مجملها الى وجود نوع من عدم الرضا أو الاقتناع حول درجة توافر معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بالجامعة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا حيث أن درجة التطبيق لم تصل الى الدرجة الكبيرة في جميع المعايير، وقد تعزى هذه النتيجة الى إحساس بعض الطلبة بوجود نوع من القصور في الخدمات الاساسية

المقدمة لهم سواء ما يتعلق منها بشؤون الطلبة والخدمات المساندة، أو مدى توفر الإمكانات المادية ومصادر التعلم، أو ما يتصل بعمليات التعليم والتعليم، وربما يرى بعض الطلبة ان العائد من الدراسة لا يتوافق مع استثمارهم المادي للدراسة والجهد الذي يبذلونه في سبيل الحصول على المؤهل، وربما يعود ذلك ا لتفاجئ بعض الطلبة بان الدراسة لم تظف الكثير الى مهاراتهم وادائهم الوظيفي ولم يكن لها دور في عملية ترقيتهم المالية أو الوظيفية.

وبالرجوع الى الدراسات السابقة ذات العلاقة بهذه الدراسة يتضح انها اتفقت مع نتائج دراسة أبو علوان (٢٠١٨) والتي اظهرت أن درجة توفر معايير الجودة في برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة اليرموك جاءت بدرجة متوسطة من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، ودراسة بنونه (٢٠١٥) والتي أوضحت أن درجة تطبيق كلية التربية بجامعة أم القرى لمعايير الاعتماد الأكاديمي المرتبطة بالخدمات الطلابية من وجهة نظر طلابها جاءت بدرجة متوسطة، ودراسة القدرة (٢٠١٧) والتي كشفت أن مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الطلبة كان بدرجة متوسطة، كما توصلت كل من دراسة اللوقان (٢٠١٥) دراسة الزايدي(٢٠١١م) ودراسة بوقس (٢٠١١)، ودراسة حكمي (٢٠١١م) ودراسة روبرت وآخرون (Roberts and others,٢٠١١) إلى وجود مجموعة من المعوقات أو الصعوبات في واقع توافر أو تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا.

وفيما يأتي سيتم مناقشة نتائج هذا السؤال حسب كل معيار من معايير مقياس الدراسة وذلك كما يلي:

المعيار الأول: التعليم والتعلم

بالنظر الى الجدول (٢٩) يتضح أن درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات

العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بالنسبة لمؤشرات معيار التعليم والتعلم كانت ضمن درجة التطبيق الكبيرة والمتوسطة، ويتبين أن المؤشر "يتوفر توصيف لمقررات البرامج على حسب الاعتماد الأكاديمي لها"، والمؤشر" يتصف محتوى الخطة الدراسية بالشمولية والحداثة والتسلسل المنطقي" حصلا على المرتبة الأولى والمرتبة الثانية بدرجة تطبيق كبيرة ومتوسط حسابي بلغ(٣,٩٣)،(٣,٨٢) وقد يفسر ذلك نتيجة لان تلك الإجراءات تسهل على المستفيدين معرفة هذه البرامج والمقررات بوضوح تام ومقارنتها مع البرامج التي تقدمها المؤسسات الاخرى، كما أن ذلك يعزز من عملية المتابعة والتقويم ويضمن عدم خروج هذه المؤسسات عن اطارها ومسارها المحدد بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، كما يعتبر ذلك من الجوانب المهمة والضرورية التي تضمن جودة الخدمة، كونها تضمن تحديث هذه البرامج والمقررات بما يتوافق مع المستجدات الحديثة وتطلعات الجهات المستفيدة وتفتح المجال للتطوير والتجديد، وفي ضوء هذه النتيجة اشارت دراسة السيد (٢٠١٧)أن المقررات التي يقدمها قسم التربية الإسلامية والمقارنة في جامعة أم القرى من وجهة نظر الخريجين مهمة وترتبط بالتخصص بدرجة كبيرة كما أنها أفادت أفراد العينة في الرسالة العلمية بدرجة كبيرة، وتوصلت دراسة روبرت وآخرون (Roberts and others,٢٠١١) أن الرعاية والدعم والتدريس والتطبيق العملي لمحتوى المناهج ممتازة ومفيدة في برامج الدراسات العليا، وكشفت دراسة كوريا وآخرون (Coria and others,٢٠١٠)أن الاعتماد الأكاديمي يعد ذا تأثير مهم في جودة البرامج التعليمية حيث أنه يمكن الجامعات من إحداث التغييرات المطلوبة بالمناهج الدراسية، كما يتضح أن هذه النتيجة اختلفت مع دراسة برزنجي (٢٠١٣) والتي بينت أن مقررات قسم التربية الفنية بجامعة طيبة لا تحتوي في مجملها على عدد كبير من معايير الاعتماد الأكاديمي من حيث الأهداف والمحتوى والوسائل التعليمية والأنشطة التعليمية والتقويم.

وتشير النتائج أن المؤشر "توجد إجراءات محددة تتخذ لمعالجة نتائج تقويم الطلاب" والمؤشر" تقدم تغذية راجعة للطلاب عن أدائهم ونتائج تقويمهم في وقت يمكنهم فيه من تحسين أدائهم" جاءا في المرتبة

قبل الأخيرة والمرتبة الأخيرة وبدرجة تطبيق متوسطة ومتوسط حسابي(٣,٢٠)، (٣,١٦) وقد يكون ذلك راجع لإحساس الطلبة بان العمليات المتصلة بالتقويم تحتاج الى إعادة مراجعة، بحيث يستطيع الطلبة الحصول على تغذية راجعة مستمرة تمكنهم من التعرف على مستوى أدائهم والجوانب التي تحتاج الى تقديم مزيد من التركيز، وربما يعزى ذلك لان عمليات التقويم المستمر والختامي غير واضحة بالنسبة للطلبة وخاصة النظام يعطي عضو هيئة التدريس مساحة كبيرة من الحرية للقيام بعمليات التقويم وبناء الاختبارات وفق رؤيته وفلسفته.

المعيار الثاني: شؤون الطلاب والخدمات المساندة

بالنظر الى الجدول (٣٠) يتضح أن درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بالنسبة لمؤشرات معيار شؤون الطلاب والخدمات المساندة كانت ضمن درجة التطبيق الكبيرة والمتوسطة، ويتبين أن المؤشر" توجد معايير موضوعية ومعتمدة للقبول في برامج الدراسات العليا"، والمؤشر "لوائح البرامج محددة وواضحة ومتاحة للجميع" حصلا على المرتبة الاولى والمرتبة الثانية وبدرجة تطبيق كبيرة ومتوسط حسابي بلغ (٣,٨٨)، (٣,٨٣) وقد يفسر ذلك نتيجة لان جامعة نزوى كغيرها من الجامعات الخاصة والعامة في السلطنة ملزمة من قبل وزارة التعليم العالي في تطبيق معايير وبرامج محددة وواضحة للقبول في برامج الدراسات العليا، بالإضافة الى ذلك فقد عمدت جامعة نزوى الى الارتباط الاكاديمي مع مؤسسات تعليمية عالمية مشهورة وذات خبرة وسمعة ممتازة من اجل الاستفادة من في وضع برنامج الدراسات العليا واعتماده، مثل الارتباط/ التعاون الاكاديمي مع جامعة مارتش للفنون المتعددة، وجامعة فيينا، وتشير النتائج أن المؤشر" يتوفر في البرامج نظام فعال يضمن حقوق الطلبة" جاء في المرتبة قبل الأخيرة وبدرجة تطبيق متوسطة ومتوسط حسابي(٣,٣٧) وقد

يعلل ذلك لتخوف بعض الطلبة من عدم انصافه في نيل حقوقه الاكاديمية كاملة نتيجة الاعتماد على تقدير عضو هيئة التدريس لمستوى الطالب وأدائه، وربما يعود ذلك لان الجامعة لم تقدم برنامج تعريفي يمكن الطلبة من التعرف على ما له من حقوق وما عليه من واجبات خلال فترة التحاقه بالبرنامج، ويلاحظ أن المؤشر" توجد سياسات وإجراءات فعالة للتعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة" جاء في المرتبة الأخيرة وبدرجة تطبيق متوسطة ومتوسط حسابي بلغ (٣,٣٧) وقد يعزى ذلك الى اعتقاد القائمين في الجامعة بان الاهتمام بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة تعتبر مسؤولية مجتمعية مشتركة وليست دور الجامعة فقط، وربما يكون ذلك عائد لان مبنى الجامعة ومرافقه بوضعه الحالي يعتبر غير مهيئ ومعد بدرجة كافية لخدمة هذه الفئة من الطلبة.

المعيار الثالث: الإمكانات المادية ومصادر التعلم

بالنظر الى الجدول (٣١) يتضح أن درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بالنسبة لمؤشرات معيار الإمكانات المادية ومصادر التعلم كانت ضمن درجة التطبيق الكبيرة والمتوسطة، ويتبين أن المؤشر" وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات متاحة لطلبة البرامج" والمؤشر" توجد أنظمة قواعد معلومات متطورة في مكتبة الجامعة تتيح الوصول للمعلومات والمواد البحثية بسهولة "حصلا على المرتبة الأولى والمرتبة الثانية بدرجة تطبيق كبيرة ومتوسطة ومتوسط حسابي بلغ (٣,٦٧)، (٣,٦٢)وقد يفسر ذلك نتيجة لإدراك الجامعة بأهمية توظيف التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال لما لها من دور في تسهيل فرص التعلم، واستخدام الموارد التعليمية المفتوحة، وتوفير الوقت والجهد على الطلبة في عمليات البحث والتقصي عن المعلومات أو البيانات التي يحتاجونها، وفي ضوء هذه النتيجة أشارت دراسة شيرمان وسيدون (Shearman and Soddon٢٠١٠) أن

من أكثر العوامل تأثيرا في عملية الاعتماد الأكاديمي في الجامعات البريطانية تنامي وجود التعلم القائم على العمل واستخدام التعليم عن بعد وهذه التطورات تشكل تحديا للطريقة التقليدية المتبعة في اعتماد البرامج.

وتشير النتائج أن المؤشر" تلبي القاعات الدراسية والتجهيزات المعملية احتياجات البرامج" والمؤشر "تزود المكتبة بالكتب والدوريات والمصادر الحديثة بشكل دوري" جاءا في المرتبة قبل الأخيرة والمرتبة الاخيرة وبدرجة تطبيق متوسطة ومتوسط حسابي(٣,٤٨)، (٣,٤٥) وقد يعلل ذلك لإدراك الطلبة بالحاجة الى تهيئة القاعات الدراسية والمختبرات والمكتبة بالمزيد من الإمكانات التي تستطيع من خلالها مواكبة احتياجات الطلبة والقدرة على تقديم خدماتها بفعالية وكفاءة عالية، وربما يعود ذلك الى التكاليف المادية الكبيرة في توفير هذه الاحتياجات ورغم ذلك فقد ادركت الجامعة أهمية ذلك وشرعت في بناء مرافق جديدة للجامعة وفق المعايير والمواصفات العالمية المعتمدة ولكن قد تستغرق هذه العملية الوقت الطويل، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة بوقس (٢٠١١) ودراسة حكمي (٢٠١١م) واللتين اكدتا وجود صعوبات تعليمية تواجه تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات التي شملتها عينة الدراسة، كما توصلت دراسة روبرت وآخرون (Roberts and others,٢٠١١) الى عدد من التحديات التي تواجه إدارة برنامج الدكتوراة وهي عدم استقرار القادة التي ترجع إلى الدوران الإداري في القسم وعدم ثبات السياسات والممارسات وتغيرها المستمر ونقص دعم الطلاب وتقديم المشورة لهم وعدم اعداد بحوث جيدة لأطروحات الدكتوراة، كما اشارت دراسة إسماعيل(٢٠١٢م) أن متطلبات جودة أعضاء التدريس في جامعة سوهاج تتمثل في التمكن من المادة العلمية واستخدام الاستراتيجيات التدريسية الحديثة، ومن متطلبات جودة الطالب الجامعي ضرورة اكسابه المعارف والمهارات والاتجاهات التي يتطلبها سوق العمل.

٥,٥. مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

والذي ينص على التالي: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لواقع تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا تعزى لمتغير النوع؟ وبالنظر الى الجدول(٣٢) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لواقع توافر معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا تبعا لمتغير الجنس في محوري التعليم والتعلم وشؤون الطلاب والخدمات المساندة، بينما كانت هنالك فروقا داله احصائياً في معيار الامكانات المادية ومصادر التعلم ولصالح الذكور وهذا قد يعني ان الذكور يرون ان درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى بالنسبة لمؤشرات معيار الامكانات المادية ومصادر التعلم اكثر من الاناث، وتعلل الباحثة عدم وجود الفروق الدالة احصائيا تبعا لمتغير الجنس الى أن تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا يشمل جميع منتسبي برنامج الدراسات العليا في الجامعة وهي لا تخص جنس دون اخر، كما قد يفسر وجود فروق دالة احصائياً في معيار الامكانات المادية ومصادر التعلم ولصالح الذكور ربما لان الذكور بطبيعتهم أكثر قدرة على التأقلم والتكيف مع الأوضاع والإمكانات والتجهيزات المادية المتاحة في الجامعة بحكم مساحة الحرية والمرونة التي يمتلكها الذكور في عملية التنقل وإمكانية البحث عن البدائل وكذلك توظيف مصادر التعلم المختلفة، وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع هذا الجزء الأخير من النتائج مع دراسة مدخلي (٢٠١٢م) والتي بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة توفر معايير تطبيق الاعتماد الاكاديمي بأقسام كلية التربية بجامعة أم القرى تبعا لمتغير الجنس، كما توصلت دراسة القدرة (٢٠١٧) الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى تطبيق معايير الجودة

الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الطلبة تعزى الى تعزى الى متغير الجنس.

٥,٦. مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

والذي ينص على التالي: ما مقترحات تطوير برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي؟ وبالنظر الى الجدولين رقم (٣٤،٣٣) يتضح أن هناك مجموعة من المقترحات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا لتطوير برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى وتتمثل في الآتي:

أولا: مقترحات تطوير برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

١- تخفيف الضغوطات عن أعضاء هيئة التدريس وإتاحة الفرصة لهم لإجراء المزيد من البحوث العلمية.

٢- تقديم برامج تدريبية دورية لأعضاء هيئة التدريس عن معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي وآليات تطبيقها وتوظيف نتائجها.

٣- تطوير نظام القبول والتسجيل للطلبة بما يتناسب مع معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٤- تقديم الإمكانات والتسهيلات المادية والبحثية للبحوث التي يعدها طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس.

٥- اتخاذ إجراءات عملية للاستفادة من توصيات الأبحاث والرسائل العلمية التي يعدها الطلبة ونشر بحوثهم.

ثانيا: مقترحات تطوير برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا

١- تطوير المحتوى الدراسي بحيث يعكس معايير الجودة المطلوبة والاعتماد المطلوبة ويتماشى مع الخطط التنموية.

٢- ضرورة التركيز على وجود مساقات علمية تطبيقية ضمن الخطة الدراسية وإضافة مقرر للغة الإنجليزية.

٣- التنويع في أساليب وطرق تدريس المقررات الدراسية.

٤- توظيف التقنية الحديثة لإعداد وعرض المقررات الدراسية.

٥- استخدام أدوات تقويم حديثة ومتنوعة لقياس مهارات الطلبة وقدراتهم الفكرية والبحثية.

٦- توسيع دائرة الكيفية التي تمكن طالب الدراسات العليا من خلالها الحصول على المعلومات والمعارف العلمية.

٧- تفعيل دور المكتبة الإلكترونية كمصدر هام من مصادر التعلم وتغذيتها المستمرة بأحدث الأبحاث العلمية.

٨- الإسهام في توفير مراكز تحت إشراف الجامعة للبحث والترجمة والتحليلات الإحصائية.

وتتفق هذه المقترحات مع بعض الدراسات التي أوصت بضرورة نشر ثقافة الاعتماد الأكاديمي واعتماد نظام التغذية العكسية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية وذلك بإشراك جميع فئات المجتمع الجامعي في عملية التقويم كدراسة مقابلة (٢٠١٨م) ودراسة حسين(٢٠٢٤م) ودراسة الفاضل (٢٠٢٢م) ودراسة حكمي(٢٠١١م).وكذلك تتفق هذه المقترحات مع الدراسات التي أوصت بضرورة توفير الدعم المالي وتخصيص ميزانية مستقلة للاعتماد كدراسة بنونه(٢٠١٤م) ودراسة العزام (٢٠١٤م) ودراسة إسماعيل (٢٠١٢م) ودراسة الفاضل (٢٠١١م) ودراسة القرني(٢٠١١م) ودراسة حكمي(٢٠١١م) وكما اقترحت دراسة آل مهدي (٢٠١٤م) ودراسة الزايدي (٢٠١١م) إلى ضرورة تضمين برامج الجودة والاعتماد الأكاديمي في خطط البرامج التدريبية للجامعة .

وكما تتفق هذه المقترحات أيضا مع دراسة القرشي(٢٠١٤م) ودراسة العزام(٢٠١٤م) ودراسة إسماعيل (٢٠١٢م) ودراسة المقاطي (٢٠١١م) والتي أكدت على ضرورة تحفيز الإنتاج العلمي وتفعيل البحوث العلمية واعتماد خريطة بحثية لكل قسم.

وكذلك تتفق هذه المقترحات مع الدراسات التي أكدت على ضرورة بناء الشراكات الإستراتيجية مع الجامعات واتخاذ آليات مناسبة لتحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي كدراسة حسين(٢٠١٤م) ودراسة المطيري(٢٠١٣م).

مما يؤكد على ضرورة الأخذ بهذه المقترحات لتطوير برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى.

٥,٧. ملخص نتائج الدراسة

هدفت الدراسة الى تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة نزوى في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وكان من أبرز النتائج التي خرجت بها الدراسة:

١.جميع المؤشرات في المعيار الأول المتعلق بالإطار المفاهيمي للبرامج (الرؤية والرسالة والأهداف) حققت درجة كبيرة من واقع التطبيق وحصل المعيار على متوسط حسابي قدره (٤,٠١).

٢.جميع المؤشرات في المعيار الثاني " إدارة برامج دراسات العليا " حققت درجة كبيرة من درجة التطبيق وحصل المعيار على متوسط حسابي كلي قدره (٣,٨٠) ما عدا المؤشرين الآتين:

أ. تحرص إدارة البرامج على توفير مناخ تنظيمي وبيئة أكاديمية داعمة حيث حصل المؤشر على درجة متوسطة من واقع التطبيق بمتوسط حسابي (٣,٦٦)

ب. تعمل إدارة البرنامج على التوظيف الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة حيث حصل هذا المؤشر على متوسط حسابي (٣,٢٤) وبدرجة متوسطة من واقع التطبيق.

٣.جميع المؤشرات الواردة في المعيار الثالث" إدارة ضمان جودة برامج الدراسات العليا " حققت درجة كبيرة من درجة التطبيق وحصل المعيار على متوسط حسابي كلي قدره (٣,٨٤) ما عدا المؤشرين الآتيين فقد حصلا على درجة متوسطة من واقع التطبيق.

أ. تناقش نتائج التقييم مع المجتمع الجامعي للاستفادة منها في رفع كفاءة البرامج بمتوسط حسابي (٣,٦٠).

ب. يتوفر بالبرامج خطة للتطوير المستمر في ضوء نتائج التقويم الذاتي بمتوسط حسابي (٣,٥٢).

٤. جميع المؤشرات الواردة في المعيار الرابع "أعضاء هيئة التدريس" حققت درجة كبيرة من درجة التطبيق وحصل المعيار على متوسط كلي قدره (٤,٠٤).

٥.تراوحت درجة التطبيق في المؤشرات الواردة في المعيار الخامس "البحث العلمي والشراكة المجتمعية " بين الدرجة الكبيرة والمتوسطة وحصل المعيار على متوسط كلي قدره (٣,٥٣).

٦. تراوحت درجة التطبيق في المؤشرات الواردة في المعيار السادس "التعليم والتعلم " بين الدرجة الكبيرة والمتوسطة وحصل المعيار على متوسط كلي قدره (٣,٤٩).

٧. المؤشرات الواردة في المعيار السابع "شؤون الطلاب والخدمات المساندة " حققت درجة تراوحت بين الكبيرة والمتوسطة ة من درجة التطبيق وحصل المعيار على متوسط كلي قدره (٣,٦١).

٨. المؤشرات الواردة في المعيار "الإمكانات المادية ومصادر التعلم " تراوحت درجة التطبيق فيها بين الكبيرة والمتوسطة من درجة التطبيق وحصل المعيار على متوسط كلي قدره (٣,٥٧).

٦. وبخصوص الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس حول تقديرهم لواقع تطبيق معايير الجودة في برامج الدراسات العليا في جامعة نزوى تبعا لمتغير الكلية وسنوات الخبرة في التعليم العالي توصلت الدراسة الى التالي:

أ. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس حول تقديرهم لواقع معايير الجودة في برامج الدراسات العليا في جامعة نزوى تعزى لاختلاف متغير " الكلية "

ب. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس حول تقديرهم لواقع معايير الجودة في برامج الدراسات العليا في جامعة نزوى تعزى لاختلاف متغير " سنوات الخبرة في التعليم العالي " ما عدا معيار البحث العلمي والشراكة المجتمعية لصالح اصحاب الخبرة الاعلى (٨سنوات فأكثر)

وفي ضوء هذه النتيجة:

نرفض الفرض البديل (١) الذي ينص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى ألفا (٠,٠٥) بين أعضاء هيئة التدريس حول تقديرهم لواقع معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في جامعة نزوى تعزى لمتغير الكلية.

نقبل بالفرض الصفري (١) الذي ينص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى ألفا (٠,٠٥) بين أعضاء هيئة التدريس حول تقديرهم لواقع معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في جامعة نزوى تعزى لمتغير الكلية.

نقبل الفرض الصفري (٢): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى ألفا (٠,٠٥) بين أعضاء هيئة التدريس حول تقديرهم لواقع معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في جامعة نزوى تعزى لمتغير سنوات الخبرة في التعليم العالي.

٧.وتوصلت الدراسة أيضا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (∞ ≥٠,٠٥) لواقع تطبيق هذه المعايير من وجهة نظر الطلبة تبعا لمتغير الجنس في معياري التعليم والتعلم وشؤون الطلاب والخدمات المساندة، بينما كانت هنالك فروقا داله احصائياً في معيار الامكانات المادية ومصادر التعلم لصالح الذكور.

وفي ضوء هذه النتيجة:

نقبل الفرض الصفري الذي ينص على الفرض الصفري (٣): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى ألفا (٠,٠٥) بين استجابات طلبة الدراسات العليا حول تقديرهم لواقع معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في جامعة نزوى تعزى لمتغير الجنس.

نرفض الفرض البديل (٣) الذي ينص على توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى ألفا (٠,٠٥) بين استجابات طلبة الدراسات العليا حول تقديرهم لواقع معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في جامعة نزوى تعزى لمتغير الجنس.

٥،٨ التوصيات والمقترحات:

أ- التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، فإن الباحثة توصي بالآتي:

أ. ضرورة قيام الجامعة بعملية المراجعة الدورية والتطوير المستمر لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا باعتبارها معايير عالمية عالية المستوى، ويمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تعزيز

جوانب القوة للمعايير التي أظهرت درجة توفر بدرجة كبيرة، ومراجعة جوانب القصور في المعايير التي أظهرت درجة توفر بدرجة متوسطة والاستفادة من الحلول المقترحة لتطويرها.

ب. ضرورة وجود المزيد من التنسيق والتعاون في نقل وتبادل الخبرات بين الجامعة وبقية الجامعة الاخرى في مجال تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، مع الحرص للاستفادة من المؤسسات التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال.

ج. الاستفادة من إمكانيات وخبرات أعضاء هيئة التدريس أصحاب الخبرات الطويلة في تنفيذ البرامج التدريبية والندوات التثقيفية ونشر ثقافة تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

د. توفير الإمكانات المادية والبشرية التي تدعم عمل البحوث العلمية وتوظيف نتائجها في خدمة العملية التعليمية بالجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة.

هـ. ضرورة تقديم المزيد من الاهتمام بعملية تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعة، مع الحرص على توفير مخصصات مالية لدعم هذه التوجه، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على المشاركة في المؤتمرات، والندوات المحلية، والإقليمية، والعالمية.

و. العمل على توفير قدر مناسب من الدعم المالي والإداري للكليات التي اعتمدت برنامج الدراسات العليا؛ لتقديم الخدمات الطلابية وخاصة المتعلق منها بذوي الاحتياجات الخاصة والاناث والتي يمكن خلالها دعم التقدم في تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

ز. العمل رفع مستوى المشاركة والتعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة، مع الحرص على فتح قنوات اتصال وتواصل متنوعة وحديثة تمكن هذه الفئات من سهولة التواصل والتعرف على الفعاليات والأنشطة والبرامج التي تقدمها الجامعة.

ح. ضرورة قيام الجامعة بعمل دراسات دورية لاستقصاء رضا الطلبة في المجالات المختلفة وتوفير نظام حوافز يساهم في تنمية مواهبهم وقدراتهم.

ط. العمل على نشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة والمجتمع الخارجي، والحرص على ضرورة توفير قنوات اتصال فعّالة بين الإدارة العليا للجامعة وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين والطلبة لبحث مشكلاتهم وإمكانية حلها.

٥,٧,١. المقترحات:

تقترح الباحثة القيام بالبحوث الآتية:

أ. تقويم برامج الدراسات العليا بالجامعات/ الكليات العامة والخاصة في سلطنة عمان في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

ب. دراسة مقارنة لدرجة تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان وقريناتها في بعض الدول العربية والأجنبية.

ج. بناء أنموذج مقترح لتفعيل الشراكة بين جامعة نزوى ومؤسسات المجتمع في سلطنة عمان في ضوء معايير الجودة الشاملة.

د. معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان.